

الغاز ودوره في تغيير قواعد اللعبة السياسية

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

إنّ الثورة الصناعية التي اشتعلت في منتصف القرن الثامن عشر؛ والتي كانت بمثابة قفزة في التطور على جميع الأصعدة، بدأت يوماً بعد يوم تؤثر سلباً على البيئة، حيث أن الانبعاثات الغازية أثرت على طبقات الغلاف الجوي، وأدت إلى ارتفاع في حرارة الأرض، مما يشكل تهديداً إذا ما استمر العالم بالاعتماد على النفط والفحم؛ لذا كان من الضروري إيجاد البدائل، فكان هذا البديل هو الغاز الطبيعي الأقل ضرراً بالبيئة والذي اتفقت الدول، في قمة المناخ، على استخدامه.

تشكل منطقة الشرق الأوسط منذ القديم عقدة للمواصلات، تربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب، لذلك نرى أنّ معظم الصراعات كانت تدور في هذه المنطقة، وذلك لتأمين الطرق التجارية وتأمين الأسواق لمنتجات الدول الكبرى، فهي تتميز اليوم بأهمية كبيرة خاصة بعد اكتشاف الغاز، حيث بدأت تتصارع الدول للحصول على هذا الكنز، فصحيح أن الغاز موجود في شرق المتوسط، إلا أن قرار استغلاله والتحكم به تقررته الدول الكبرى التي تتقاطع مصالحها أحياناً وتتعارض في الكثير من الأحيان؛ لذا فإن المنطقة بحاجة إلى سياسة جديدة، وإلى تغيير في الأنظمة، فكانت بداية لولادة خطة "الشرق الأوسط الجديد"، حيث كانت الفوضى الخلاقة هي السياسة الكفيلة بإعادة ترتيب الأوراق من جديد.

وقد أدى الاعتماد على الغاز الطبيعي إلى تشكل واقع جيوسياسي جديد، كما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في موازين القوى دولياً وإقليمياً، وأدى إلى صراعات لا متناهية كالتالي نشهدها اليوم في سوريا.

إنّ التأثيرات الجيوسياسية والجغرافية لها الدور الكبير في صناعة توازن القوى، وهي سبيل لرسم السياسات الاستراتيجية، حيث تعتمد الدول الصناعية الكبرى على الغاز في توليد الطاقة والكهرباء، وهذا يعني أن عليها أن تؤمن الطرق المناسبة لإيصال الغاز إلى بلدانها؛ وخاصة من شرق المتوسط، ولتكسر الاحتكار الروسي للغاز.

فعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وانزواء روسيا، لم تقف موسكو مكتوفة الأيدي إزاء الوضع الذي انتهت إليه، فقد بدأت تبحث عن طرق لجعلها قوة متحكمة، وكذلك إعادة دورها السابق كقطب متحكم بالعالم، وقد وجدت هذا البديل في الطاقة، حيث تحتل روسيا المركز الأول عالمياً في إنتاج الغاز، وعلاوة على ذلك تريد التحكم بالمصادر الأخرى له بطريقة أو بأخرى، وهذا ما يجعل القوى العظمى غير راضية إزاء الاحتكار الروسي للغاز.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، ظهرت اكتشافات كبيرة للغاز في منطقة شرق المتوسط، ولكن هذه الاكتشافات كانت وسط دول تعيش صراعات ونزاعات مستمرة (تركيا واليونان وقبرص ومصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وليبيا)، وقد ولدت هذه الاكتشافات الضخمة في شرق المتوسط ضرورة ملحة لرسم خرائط جديدة للمنطقة، إلا أن المشكلة بقيت في كيفية إيجاد خطوط آمنة لنقل الغاز المكتشف إلى أوروبا المتعطشة له، والراغبة في الخروج من تحت سيطرة روسيا الغازية. وقد يمهّد هذا الاكتشاف الجديد، الأرضية لتشكّل تحالفات جديدة في المنطقة، وفق مصالح كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الغاز لغة السياسة والحوار والاتفاقيات في القرن الواحد والعشرين، ما أدّى إلى دخول المنطقة في أتون حروب ونزاعات لا يُعلم متى تخمد نيرانها.

وقد حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على أهمية الغاز وخطوط نقله والصراعات القائمة بين القوى الإقليمية والدولية حوله، والتحالفات الوليدة ودورها، ونبدأ باتفاقية كيوتو، والتي كانت بداية لرسم استراتيجيات جديدة.

اتفاقية كيوتو ودورها في التغيير السياسي

لقد أثر استخدام الإنسان لموارد الطاقة من البترول بشكل كبير في المناخ العالمي، حيث أدت الانبعاثات الغازية إلى ارتفاع في درجة حرارة الأرض خلال المئة سنة الأخيرة؛ الأمر الذي أدّى بدوره إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات بسبب انصهار الجليد في الجبال والقطبين المتجمدين، وهذا ما شكّل خطراً على الكرة الأرضية، ودفع الإنسان إلى البحث عن بدائل أخرى، فكان الغاز الطبيعي هو أحد هذه البدائل، نظراً لقدرته الكبيرة على التخفيف من حدة تغير المناخ، لذلك تم إقرار "اتفاقية كيوتو"، ويستند بروتوكول كيوتو إلى اتفاقية "قمة الأرض" التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة، لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف، بشكل طبيعي، مع التغيرات التي تطرأ على المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر. وفي ١١ كانون الثاني عام ١٩٩٧ تم اعتماد هذه

الاتفاقية، والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ بمعدل لا يقل عن ٥ بالمئة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ شباط ٢٠٠٥، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٩ وقعت ١٨٧ دولة وصادقت على البروتوكول^١. وقد التزمت ٣٨ دولة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا يتطلب استخدام مصادر بديلة كالغاز، الذي اكتشف مؤخراً، بشكل كبير في شرق المتوسط، وهذا ما أدى إلى حدوث تغيير في السياسة العالمية، وربما في خرائط الدول، بغية الوصول إلى الطرق الآمنة لنقل هذا الغاز المكتشف في منطقة مليئة بالخلافات والصراعات منذ القدم، وهنا تكمن الأهمية الكبيرة للغاز، لكن الأهمية الأكبر تكمن في خطوط نقله؛ ولا سيما في ظل وجود توقعات بازدياد استهلاك الغاز الى أضعاف.

أهمية الغاز

تتبع أهمية الغاز، كما بينا سابقاً، من كونه يشكل بديلاً للنفط والفحم، وذلك بسبب قلة تأثيراته على البيئة. كان الترتيب العالمي للغاز يتأرجح بين روسيا وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وإيران وقطر، وباتت الدراسات تتحدث عن ترتيب جديد يقره واقع المخزون الاستراتيجي الجديد، حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى (في حوض غرب سيبيريا باحتياطي يُقدّر بـ ٦٤٣ تريليون قدم مكعب)، وثانياً السعودية في الربع الخالي (٤٢٦ تريليون قدم مكعب)، وحقل غوار الكبير شمال شرق السعودية (٢٢٧ تريليون قدم مكعب)، وثالثاً غاز البحر الأبيض المتوسط ٣٤٥ تريليون، و٥,٩ مليار برميل من الغازات السائلة، و١,٧ مليار برميل من النفط، وجلّ ذلك في سوريا، حيث تتحدث دراسات أخرى عن أن ما يُشاهد من الغاز في البحر المتوسط مركزه في سوريا، وأن اكتشاف حقل «قارة» الذي ينتج ٤٠٠ ألف متر مكعب من الغاز يومياً قد رسّخ غنى سورية بالطاقة، ووضعها في المرتبة الأولى. ويأتي في المرتبة الرابعة حزام حقول الغاز على امتداد الخليج العربي (حزام زاغروس) من إيران إلى العراق (٢١٢ تريليون قدم مكعب)^٢.

وقد رجّحت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام ٢٠١٠ وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م^٣ من حقول الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص؛ بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج^٣.

^١ اتفاقية كيوتو.

^٢ الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً

^٣ كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟

يمكن التماس أهمية الغاز عند التدقيق في المسؤولين عن ملف الطاقة، حيث سنتجلى لنا أهمية الغاز من خلال ذلك، ففي تركيا مثلاً، يُعتبر صهر أردوغان المسؤول عن ملف الطاقة، كما أنّ وزير الخارجية اللبنانية كان وزيراً للطاقة في السابق، وبوتين هو صاحب النفوذ في شركة غاز بروم، وولي العهد ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان هو رئيس المجلس الأعلى لأرامكو؛ لعل هذه إحدى المعطيات التي تشير إلى الأهمية التي يشكلها الغاز في رسم السياسات المحلية والدولية.

بعد اكتشاف الأضرار الناتجة عن النفط والفحم، واكتشاف البديل المتمثل في الغاز الطبيعي، رأينا كيف أن الدول تدخل في حروب عديدة بهدف التدخل في المنطقة، فكانت حرب الخليج، وحرب أفغانستان، والصراع مع إيران حول الأسلحة النووية، لتبدأ المنطقة بالدخول في فوضى الصراعات والحروب، حتى يتم ترسيخ واقع جديد يخدم مصلحة النظام العالمي، وحتى ندرك مدى حدة الصراعات والتنافس علينا أن نعرف مسار خطوط الغاز التي تدور الصراعات حولها.

خطوط الغاز ودورها في رسم الحدود الجيوسياسية

بعد اكتشاف هذه الكميات الضخمة من الغاز، كان لا بد من تأمين خطوط نقل لها، وقد باتت هذه الخطوط هي التي ترسم الحدود الجيوسياسية، حتى أن الكثير من الحروب التي حصلت تعود أسبابها إلى تأمين مسار خطوط الغاز أو تدمير الطرف المقابل، كما في جورجيا وأوكرانيا على سبيل المثال، فقد أدركت روسيا هذه الأهمية، وكان مشروعها "السييل الشمالي" و"السييل الجنوبي" بمثابة عصا مسلطة على رأس السياسة العالمية، وقد أدركت الولايات المتحدة خطر هذه الخطوط، فعملت على بناء خط أنابيب "نابوكو" لينافس الخطوط الروسية، إلا أن روسيا أفرغت هذا المشروع من محتواه من خلال لجوئها إلى الدول التي ستزود نابوكو بالغاز (دول آسيا الوسطى)، وعقدت معها صفقات لشراء الغاز لمدة عشرة أعوام، هنا توجهت أمريكا إلى إيجاد خطوط بديلة، وهي استغلال غاز قطر، وبناء شبكة من أنابيب الغاز، تمر عبر السعودية وسوريا إلى البحر المتوسط، لتصدير الغاز إلى أوروبا، ولكن هذا المشروع لم يخلو من العقبات أيضاً، فقد كان لا بد من تغيير النظام حتى يتم تطبيق هذا المشروع، وهو ما يفسر جانباً من الظهور الإيراني والروسي في سوريا بهذه القوة، فتمديد خطّ كهذا سيلحق الكثير من الضرر بمصالح كلّ من موسكو وطهران.

تسيطر روسيا على غالبية الأسواق الأوروبية المعتمدة على الغاز الروسي بشكل أساسي، فقد تم اختراق أوروبا من قبل روسيا بسبب الغاز، ولعل ألمانيا مثال على الطلب الكبير للغاز الروسي^٤، وأهم الخطوط الروسية هي:

أ- **السييل الشمالي**: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة، ومن فاينبرغ إلى ساسنيتز عبر بحر البلطيق دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأميركي عليها. وما يثير القلق الأوروبي من السيل الشمالي هو الخوف من استبعاد روسيا لأوروبا باستخدام الطاقة، وقد بلغ الخوف بها أن اعتبر المحلل السويدي روبرت لارسون بأنها، أي دول أوروبا، ستكون منصات للتجسس. لقد ورد في قرارات مجلس اللجنة البرلمانية للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ "إن التغييرات في خارطة الطاقة تدعو إلى الحذر في معظم الدول الأوروبية"^٥.

ب- **السييل الجنوبي**: ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا، ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا، وإلى هنغاريا فالنمسا، والفكرة هي توصيل الغاز عبر قاع البحر الأسود إلى الأراضي البلغارية، ويرى البعض في ذلك مشروعاً سياسياً لتوسيع إمدادات الغاز الروسي^٦، وقد توقف هذا الخط بسبب المعارضة الشديدة التي تلقاها.

ج- **السييل التركي**: هو مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية، مروراً بالبحر الأسود إلى البر التركي، لينتهي عند الحدود التركية اليونانية، حيث يفترض إقامة مستودعات ضخمة للغاز، ومن ثم توريده للمستهلكين في شرق ووسط أوروبا. ففي زيارته إلى تركيا عام ٢٠١٤، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مشروع "السييل التركي"^٧، وتكمن أهمية هذا المشروع في تأمين حاجة تركيا وجعلها أهم الموزعين لأوروبا، وبذلك تتحول إلى مركز للطاقة.

د- **السييل الأزرق**: خط أنابيب بحري مخصص لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، متجنباً المرور في أراضي دولة ثالثة، ويعد مصدراً إضافياً للغاز الروسي المورد إلى تركيا عبر خط الغاز البري الذي يمر عبر أراضي أوكرانيا ومولدافيا ورومانيا وبلغاريا وصولاً إلى تركيا^٨. وقد ذكر المفكر أوجلان في المجلد الخامس: "أمنوا خروجي من روسيا بعد الاتفاق على مشروع

^٤ منابع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم.

^٥ ناتاليا غريب، امبراطور الغاز، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١ ص ١٠٨

^٦ دبلوماسية الأنابيب.. كيف أصبح الغاز الروسي جزءاً من السياسة الخارجية لبوتين؟

^٧ تركيا كمر ومركز عالمي للغاز.. أمنيات وحقائق.

^٨ اتفاق تركي روسي على زيادة طاقة «السييل الأزرق» إلى ١٩ مليار متر مكعب.

التيار الأزرق، أما موقفُ روسيا فكان ذليلاً أكثر، حيث أرغمتني على الخروج من موسكو، مقابل مشروع التيار الأزرق، وقرضٍ من صندوق النقد الدوليّ مقداره عشرة ملياراتٍ من الدولارات^٩، وهذا خير دليل على دور الغاز في السياسة.

خطوط بنيت برعاية ودعم أمريكي

أ- نابوكو: وُلدت فكرة مشروع خط "نابوكو" العابر للقارات لنقل الغاز من أواسط آسيا إلى أواسط أوروبا، وتفادي المرور بروسيا، والتفكير في تشييد هذا الخط كان مبنياً أساساً على استراتيجية حلف الناتو للاستمرار في تطويق الدب الروسي، ومحاولة كسر احتكاره لتجارة الغاز العالمية عن طريق مشروع خط الطاقة نابوكو، الذي سيقطع، بدوره، اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية^{١٠}. كان لهذا المشروع دور في مواجهة خطوط الأنابيب الروسية وذلك لتنويع مصادر الغاز الأوروبي، ففي ٢٠٠٩، أبرمت اتفاقية في العاصمة التركية أنقرة مهدت الطريق أمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخّم لنقل الغاز من آسيا عبر الأراضي التركية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، ويصب في مستودعات كبيرة للتخزين في بلدة حدودية داخل النمسا، إلا أن روسيا تصدّت لهذا المشروع بكل قوة واعتبرتها مسألة مصيرية، حيث دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى مع كل حكومات الدول التي ستضخ الغاز في خط أنابيب نابوكو، كتركمانستان^{١١}، كما أنها حاولت جمع الدول المصدرة للغاز في منظمة، وذلك لاحتكار الغاز في الشرق، وهي منظمة "الدول المصدرة للغاز".

ب- إيست ميد: وقعت اليونان وقبرص وإسرائيل على اتفاق لمد خط أنابيب تحت البحر بطول ١٩٠٠ كم لنقل الغاز الطبيعي من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا، وبحسب رويترز، فإنّ هذه الدول الثلاث تهدف للتوصل إلى قرار نهائي بشأن تفاصيل الاستثمار في ٢٠٢٢، وإتمام خط الأنابيب بحلول ٢٠٢٥^{١٢}.

ويشكّل اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط تحدياً كبيراً لتركيا للأسباب التالية: أولاً، لأنها، أي تركيا، تعدّ شرق المتوسط منطقة اقتصادية خالصة تابعة لها بموجب الاتفاق الموقع مع الحكومة الليبية المعترف بها دولياً. وثانياً، لأن تركيا ليست طرفاً في اتفاقات تقضي بنقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية^{١٣}. كما أن تركيا رفضت مراراً وتكراراً تشييد خط أنابيب "إيست ميد"، قائلة إنها لن تسمح بمشروعات من

^٩ مانيفستو الحضارة الديمقراطية (المجلد الخامس-القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية ص ٣٩٤

^{١٠} حرب أنابيب الغاز : الوجه الآخر للصراع في الشرق الأوسط .. اللعبة الجيوسياسية.

^{١١} خط أنابيب « نابوكو» .. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة

^{١٢} اليونان وإسرائيل وقبرص توقع اتفاقاً لخط أنابيب للغاز في شرق المتوسط.

^{١٣} السياسة تهيمن على أزمة غاز شرق المتوسط المشتعلة.

هذا النوع في شرق المتوسط بدون مشاركتها أو موافقتها، وتصف كذلك التحالف الثلاثي بأنه محاولة لتطويقها^{١٤}.

وكان المشروع القطري هو البديل لنابوكو في سوريا، حيث تم اقتراحه من قبل قطر عام ٢٠٠٩، وكان يهدف إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، والذي سيعرف بخط قطر- تركيا، ويمر عبر الأراضي السعودية، والأردنية، والسورية والتركية. الخط الجديد كان من شأنه أن يغذي السوق التركية أيضاً، وهو ما قد يفسر مطالبة تركيا بإقامة منطقة حظر جوي بإشراف تركي- أمريكي في شمالي سوريا، إلى جانب منع إقامة أي كيان كوردي مستقل، وبالتأكيد لم يكن ذلك لمحاربة تنظيم داعش، وفي الجهة المقابلة كانت إيران تعزز وجودها في سوريا ولبنان بهدف مد خط أنابيب الغاز أيضاً، فبعد مضي ما يقارب العامين، منذ عام ٢٠١١، عندما بدأ الحرس الثوري الإيراني بتوفير الدعم العسكري والاقتصادي للنظام السوري، وتدريب وتمويل الميليشيات الطائفية التي تحوّلت إلى جزء من الحرب في سوريا، اقترحت إيران إنشاء خط أنابيب بديل، لضخ الغاز الطبيعي من أراضيها عبر العراق وسوريا^{١٥}.

ولهذا فإننا نستطيع أن نستنتج بأنه "لم تكن الاحتجاجات السلمية التي بدأت عام ٢٠١١ تحت مسمى الثورة السورية هي بداية تلك الحرب"، وفقاً لموقع "أكسس أوف لوجيك" الأمريكي، الذي يشير إلى أن "البداية كانت بوادرها عام ٢٠٠٠، عندما عرضت قطر تشييد خط أنابيب بتكلفة ١٠ مليارات دولار يمتد لمسافة ١٥٠٠ كم عبر السعودية والأردن وسوريا وتركيا وصولاً إلى أوروبا، التي تعد ثاني أكبر سوق استهلاكي في العالم، ويلفت الموقع إلى أن قطر لن تتمكن من إقامة هذا الخط إلا إذا كان الذين يحكمون سوريا موالين لها، وهو ما يمكن اعتباره إجابة على الدور القطري في دعم المعارضة السورية^{١٦}".

فسوريا تعد المعبر الوحيد لخط الغاز القطري الذي تريد دول الخليج مده إلى أوروبا؛ فإن تلك الدول، ومعها تركيا وأمريكا، تسعى إلى إسقاط النظام السوري وتدعم من يقاتلونه، ولكن هذا النظام مدعوم من دول أخرى تريد بقاءه ليسمح بمرور خط الغاز الإيراني الذي سيجعل إيران أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وفقاً لموقع "جلوبال ريسيرش" الكندي. فقد كانت تركيا وأمريكا وإسرائيل تدعم مد خط الغاز القطري الذي يمر عبر سوريا إلى أوروبا، وهو المشروع الذي يرفضه الأسد لصالح إيران التي تدعم نظام الأسد بقوة لأنه الضامن الوحيد لإتمام

^{١٤} اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط.

^{١٥} حرب الغاز وعلاقتها بالأزمة السورية.

^{١٦} إيران وقطر... من يفوز بصفقة الغاز بعد الحرب السورية؟

خط الأنابيب الإيراني، ويتوافق معها موقف روسيا التي تعتبر أن مد خط الغاز القطري إلى أوروبا بمثابة تهديد وجودي لمصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي^{١٧}.

تهدف إيران إلى تشكيل ممر شيعي من الخليج الفارسي إلى البحر المتوسط، وإقامة قواعد عسكرية لها على طول هذا الممر، وبذلك تؤمن طريق نقل الغاز إلى أوروبا. وفي المقابل نجد بأن تركيا تتبع سياسة العثمانية الجديدة وتتدخل، تحت ذرائع عديدة، في دول الجوار، وذلك بهدف إلى السيطرة على طرق أنابيب الغاز أيضاً.

بعد أن تعرفنا إلى مسار خطوط الغاز، التي أدت إلى نشوب صراعات طويلة وعقيمة بين الدول التي تطل على شرق المتوسط، سنحاول هنا إلقاء الضوء على هذه الصراعات.

الصراع من أجل الغاز

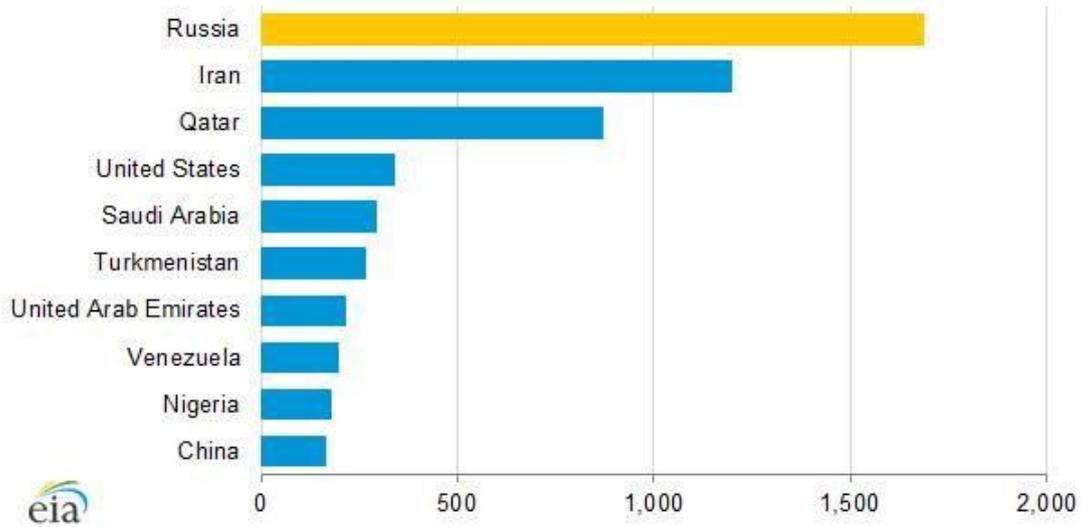
بدأ الصراع الحديث على الغاز والبتروول في شرقي البحر الأبيض المتوسط بشكل خفي بين الدول منذ عام ١٩٦٦، عندما اكتشفت سفن أبحاث بريطانية حقولاً للغاز في جبل إراتوستينس الممتد تحت مياه المتوسط، ثم جاءت الولايات المتحدة وروسيا بين أعوام ١٩٧٧ و ٢٠٠٣ لتؤكد أن الغاز في شرقي المتوسط يمتد من شواطئ اللاذقية إلى غربي مصر، بدءاً من جرف اللاذقية وصولاً إلى شمالي دمياط بـ ١٨٠ كم^{١٨}.

تصدر روسيا قائمة الدول صاحبة الاحتياطي الأكبر على المستوى العالمي، تليها إيران فقطر ثم الولايات المتحدة والسعودية، كما هو موضح في الشكل ١:

^{١٧} خطوط الغاز ترسم سوريا بالدم.. زاوية مختلفة لأسباب الحرب - (ملف خاص)

^{١٨} حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة

Figure 5. Estimated proved natural gas reserves, as of January 1, 2015
trillion cubic feet



Source: Oil & Gas Journal, "Worldwide Look at Reserves and Production," December 1, 2014.

الشكل ١ : التقديرات المثبتة أو المؤكدة لاحتياطيات الغاز الطبيعي

ووفقاً لمراكز دراسات الطاقة سيكون الاعتماد الأساسي على الغاز بنسبة ٥٠% في عام ٢٠٤٠، لذلك يمكن تخمين مدى أهمية وحدة الصراعات التي ستحصل من أجل الغاز.

ازدادت في الأعوام الأخيرة شدة الصراعات والخلافات بين دول شرق حوض المتوسط، ولا سيما بعد الاكتشاف الكبير للغاز منذ ٢٠٠٩، عندما بدأت الدول بترسيم حدودها البحرية فظهرت كثير من الصراعات بين الدول المطلة على شرق المتوسط. فمن هم اللاعبين الأساسيون؟

أهم اللاعبين

- إقليمياً:

تركيا

تركيا من أهم الدول التي يهتما أمر الغاز، وتعتبر خطوط نقله بمثابة شرايين الحياة لها، وذلك لاعتمادها الكبير على الغاز، ولقلة وجوده في مناطقها، فقد قامت بحفر ١٣ بئراً في مياه البحر المتوسط بين عامي ١٩٦٦ و ٢٠١٦، لكن لم يتم اكتشاف الغاز فيها^{١٩}، لذلك تعتبر تركيا من الدول التي لم توقع على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، فهي تستورد ٩٠% من الطاقة، وهي في حاجة ماسة إلى الغاز،

^{١٩} East Mediterranean Gas: Regional Cooperation or Source of Tensions

ولذلك يهتما كثيراً أن يكون لها دور في هذه الصراعات، علماً تتألف حصة ما، وهي تخشى أن يتم تجاهلها دون حصولها على حصتها من الغاز؛ لذا فهي ستدافع عن مصالحها، حتى إذا اضطرت إلى اللجوء إلى القوة العسكرية.

ترغب تركيا في أن تصبح مركزاً لنقل الغاز من دول آسيا وروسيا إلى أوروبا، كما أنها تطمح في الحصول على حصتها من الغاز في سواحل قبرص، لذلك نراها ترفض كل أعمال التنقيب هناك، فقد "زادت أعمال الحفر والتنقيب التي بدأتها السفن التركية التوتير القائم أصلاً في منطقة شرق المتوسط، بين أنقرة وأطراف عدة تتنافس على الوصول إلى غاز شرق المتوسط.

برز الصراع التركي القبرصي إلى الوجود، حيث هناك الكثير من الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، فقبرص دولة مقسمة بين اليونان وتركيا التي احتلت القسم الشمالي منها عام ١٩٧٤، وجعلته كياناً، إلا أنه لا يعترف به أحد سوى تركيا، أما القسم اليوناني فهو الجانب الوحيد المعترف به دولياً، ولذلك فهو يتمتع بالسيادة على المياه الإقليمية للجزيرة والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

يصرّ الجانب التركي على المطالبة "بحقوقه" في الغاز، وهذا ما يتعارض مع مصالح كل من اليونان وقبرص، وقد طالبت الدولتان الاتحاد الأوروبي بمعاينة تركيا التي لا تقبل بدورها أن يتم التنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص؛ لذلك أرسلت تحذيراً شديداً للجهة إلى قبرص حول عمليات التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، واستخدمت "دبلوماسية البوارج الحربية"؛ إذ قامت بوارج حربية تركية باعتراض سفينة تابعة لـ "إيني" ٢٠ بذريعة أن البوارج تقوم بمناورات في المنطقة، ففي ٩ فبراير شباط ٢٠١٨ أوقفت البحرية التركية، خلال مناورات في البحر المتوسط، السفينة سايم ١٢٠٠٠ التي استأجرتها إيني، بينما كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز في المياه قبالة قبرص، الأمر الذي تسبب في خلق أزمة دبلوماسية^{٢١}. ومن جانب آخر، نرى بأن تركيا هي التي تقوم بعمليات التنقيب، وقد وقعت عقوداً مع شركات التنقيب، وتدّعي بأن التنقيب والبحث عن النفط والغاز يتم وفق القانون الدولي، وأن التنقيب يجري داخل "جرفها القاري"^{٢٢}. وكذلك رفضت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل عام ٢٠١٠، وقد رأت أن هذه الاتفاقيات تتجاهل السيادة التركية على شمال الجزيرة، وقد صرح أردوغان بذلك، مصعداً من وتيرة التهديدات، ففي فبراير ٢٠١٨ قال: "نحذّر من يتجاوزون حدودهم

^{٢٠} إيني "الوكالة الوطنية للمحروقات" أو (بالإيطالية: ENI - Ente Nazionale Idrocarburi)، هي شركة إيطالية عملاقة لاستكشاف واستخراج النفط لها وجود في أكثر من ٨٥ بلداً.

^{٢١} يوميات حرب أردوغان الأخرى على غاز المتوسط.

^{٢٢} غاز شرق المتوسط.. القصة الكاملة.

في بحر إيجه وقبرص، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات على حدودنا الجنوبية... حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غربي سوريا هي نفسها في بحر إيجه وقبرص"^{٢٣}. وقد قوبل الموقف التركي بمعارضة أوروبية وأمريكية ومصرية، فقد أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني أنّ "للاتحاد الأوروبي الحق التام في الرد، في حال حصول أي عمل من هذا النوع، رداً ملائماً يجسد التضامن الكامل مع قبرص"^{٢٤}.

تشدد تركيا على أنّ قبرص هي عبارة عن جزيرة، ولا يحق لها أن تمتلك جرفاً قارياً بعمق ٢٠٠ ميل؛ لذا فهي ترفض كل الاتفاقيات الاستثمارية التي وقعتها قبرص اليونانية مع الشركات الدولية، ولا يغيب الطموح التركي في الاستفادة من الثروات المكتشفة، بغية الوصول إلى قائمة مصدري الطاقة في المنطقة، كون موقعها الجغرافي يتيح لها ذلك بين شمال إفريقيا وآسيا وأوروبا.^{٢٥}

أثارت أعمال التنقيب التركية موجة غضب أوروبية وأمريكية، حيث لوحث أوروبا بالعقوبات الاقتصادية، ووقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب قبرص اليونانية، وكذلك كان الموقف المصري والروسي، وكانت هذه الأعمال رداً على محاولة قبرص الجنوبية في التنقيب عن النفط، وترسيم الحدود المائية مع إسرائيل، مما حدا بتركيا إلى إعلان اتفاقية مع قبرص الشمالية، لتقاسم الحدود البحرية بينهما، واستمرت تركيا في عزمها على التنقيب عن الغاز، وقد يدفع هذا العناد التركي المنطقة إلى توترات كبيرة.

ومؤخراً جدد الاتحاد الأوروبي، موقفه من عمليات التنقيب عن موارد الطاقة التي تقوم بها تركيا في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لجمهورية قبرص، واعتبرها غير قانونية، ووعده بالرد في حال مواصلة تركيا عمليات التنقيب، فقد أفاد المتحدث باسم مفوض الاتحاد الأوروبي السامي للأمن والسياسة الخارجية، جوزيب بوريل "موقفنا لم يتغير، فلا زلنا نعتقد أن هذه التصرفات غير قانونية وتسبب مصدر قلق لنا"^{٢٦}.

لكن أنقرة، التي تعارض حق جمهورية قبرص في استكشاف موارد الطاقة واستغلالها، عمدت إلى استعراض قوتها، عبر إرسال سفن التنقيب إلى المنطقة

^{٢٣} لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط؟

^{٢٤} "غاز المتوسط"... توترات وصراعات لا تنتهي.

^{٢٥} الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

^{٢٦} الاتحاد الأوروبي يجدد موقفه من تنقيب تركيا في مياه شرق المتوسط ويعد بالرد.

الاقتصادية الحصرية لقبرص، على الرغم من تحذيرات وجهتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي تحد لهذه التحذيرات ولتعزيز مكانتها في المنطقة، وقّعت أنقرة اتفاقية بحرية مثيرة للجدل مع حكومة فايز السراج في طرابلس أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ تتيح لأنقرة توسيع حدودها البحرية في منطقة من شرق المتوسط تحتزن كميات كبيرة من النفط، كان قد تم اكتشافها في الأعوام الأخيرة^{٢٧}، حيث قال أردوغان في هذا الصدد: "ليس بإمكان أي دولة التنقيب في تلك المناطق التي رسمتها تركيا بموجب هذا الاتفاق بدون إذن". وقال أردوغان أيضاً: "إن بعض الدول كانت منزعة من الصفقة، بينما وقعت اتفاقات مماثلة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية ومصر ولبنان وإسرائيل في السنوات العشرين الماضية، متجاهلة حقوق تركيا والقانون الدولي في شرق البحر المتوسط"^{٢٨}، إذاً تركيا تتبع سياستين لإحباط المشاريع التي تقام من دون تركيا، وهي "ترك ستريم" والاتفاق مع السراج.

ولكن هذا الاتفاق قوبل بعدم الرضا من قبل معظم الأطراف، سواء من قبل الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، وكذلك الدول الإقليمية، ما دفع هذه الدول إلى الإعلان عن اتفاق خط غاز "إيست ميد" بين إسرائيل واليونان وقبرص بطول ١٩٠٠ كم لنقل الغاز إلى أوروبا، وقد حذرت أنقرة من مثل هذه الخطوة، حيث شنت الخارجية التركية هجوماً على الاتفاق الذي أكدت أنه لن يتكامل بالنجاح^{٢٩}.

وحول إذا ما تمّ استبعاد تركيا عن أيّ اتفاق يتعلّق بالغاز في المنطقة، صرح أردوغان قائلاً: "نحن لا نعتدي على حقوق وقوانين الدول الأخرى، نحن فقط نحمي حقوق بلادنا وإخواننا، ولن نسمح لقطاع الطرق في البحار بالتجوال بحرية، مثلما منعنا الإرهابيين في سوريا"^{٣٠}.

إن أحد أسباب التوسع التركي في منطقة الشرق الأوسط هو إعادة "أمجاد" الأتراك السابقة؛ بالإضافة إلى السيطرة على الممرات الاقتصادية لتأمين مرور أنابيب الغاز، فتركيا تفتقر إلى موارد الطاقة، وكذلك سعر الغاز مرتفع جداً، وبالتالي فإنّ هذا يؤثر على الاقتصاد والقدرة الصناعية والانتاجية، لذلك نجد بأن تركيا لديها خطة، وهي مرور أنابيب الغاز من وسط آسيا والخليج إلى أوروبا عبر أراضيها، فمرور خطوط الغاز من تركيا يدل على تلقي دعم قوي من الدول التي تمر خطوطها من تركيا، ومساعدتها على الاستقرار، وهذا ما يدل على توجه تركيا نحو

^{٢٧} خط أنابيب غاز " شرق المتوسط " خير على المتوسطيين أم عامل توتر وتصعيد بين دول المنطقة؟

^{٢٨} تركيا كمر ومركز عالمي للغاز.. أمنيات وحقائق.

^{٢٩} «إيست — ميد» تحت مياه المتوسط: «حرب الغاز» تستعر.

^{٣٠} الصدام أم التفاهم.. «حرب الغاز» تشتعل في شرق المتوسط، ومصر وتركيا على خط المواجهة.

قطر والإخوان، للحيلولة دون مدّ أي خط غاز لا يمر من الأراضي التركية، لذلك نجد أنها مصرّة على عدم استقرار سوريا، حيث قامت بدعم الجماعات الإرهابية كداعش والنصرة والقاعدة، وغيرها من الفصائل السورية المسلحة، وهذا ما سيشكل سبباً لاستبعادها فيما بعد.

كانت الخلافات بين تركيا وقبرص بسبب احتلال أنقرة شمال قبرص، ولكن أحد الأسباب الأخرى المهمة هو اكتشاف الغاز بكميات كبيرة جداً في شرق المتوسط، فتركيا تأمل أن يكون لها نصيب في هذه الثروة؛ ولا سيّما أنها لا تمتلك هذه الثروة من الطاقة ضمن حدودها، وبحسب اتفاقية المياه التي تقسم البحار، فإنّ تركيا لا تمتلك هذا العمق في المتوسط، وذلك بسبب وجود الجزر القبرصية.

كما توترت العلاقات بين مصر وتركيا أيضاً، وذلك بسبب التقرب المصري من قبرص نتيجة اكتشاف الغاز، وتحاول تركيا قطع الطريق على مصر، كي لا تكون مركزاً إقليمياً للغاز، عبر تحريك جبهة غزة ومنع التوصل إلى تسوية فيها، فتركيا عينها على الغاز في بحر غزة، وتريد استثمار شواطئها مع قطر كي تشكل عثرة أمام مصر^{٣١}. من هنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن الدوافع الحقيقية وراء إرسال سفينة "مافي مرمرة" إلى غزة؟ ربما يتبين الآن أن دوافع تركيا لم تكن دوافع إنسانية كما تدعي، بل كان لتعزيز موقعها هناك، حيث الغاز الفلسطيني.

بعد أن نجحت مصر واليونان وقبرص، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، في الوصول إلى اتفاق بخصوص الغاز، نجد أنّ تركيا صعّدت من حدة تهديداتها لليبييا، وما دخولها إلى ليبيا إلا لخلق حالة من الفوضى في المنطقة، وهي تسعى من وراء ذلك إلى الحصول على منطقة يتواجد فيها الغاز، ولذلك نراها تزيد من حدة نبرتها بين الحين والآخر، كما أنّها عقدت اتفاقية مع حكومة السراج، متجاهلةً جزيرة كريت اليونانية، في ظل عدم الرضا الدولي والإقليمي، محاولة بذلك قطع الطريق أمام خط الأنابيب الذي اتفقت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على بنائه، وقد أوضح المعارض التركي تورغوت أوغلو "بأن تركيا دولة غير منتجة للطاقة وتستورد ٩٥% من احتياجاتها منها، ما يكلفها سنوياً نحو ٥٠ مليار دولار، وتريد وقف هذا النزيف، وأن تكون لها منابع نפט وغاز"، وأكد "أن تركيا لديها فقط ١٢ ميلاً بحرياً وفقاً لاتفاقية البحار للعام ١٩٨٢ كحدود بحرية، وليس بها أي مصادر للطاقة، لذا تريد التوسع في الجرف القاري لعلها تجد بغيثها"^{٣٢}.

^{٣١} إدارة ترمب تعمل على إبعاد أوروبا عن روسيا اقتصادياً.
^{٣٢} هل تدق تركيا طبول حرب «الغاز» في المتوسط؟

لقد باتت تركيا اليوم في مواجهة كبيرة مع كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ومصر، وقبرص، واليونان، نتيجة لسياساتها التوسعية، وأطماعها في السيطرة على الغاز في حوض المتوسط. كما أن الاتحاد الأوروبي كرر تحذيراته لتركيا بوقف التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط، ولكن تركيا تجاهلت ذلك، في إشارة منها بأنها ستضرب بقوانين الاتحاد الأوروبي عرض الحائط، أملاً منها في الحصول على حصة من غاز المنطقة.

إنّ سعي تركيا إلى التوسع في حلّة العثمانية الجديدة، جعلت الدول تتخوف من نواياها المستقبلية التي تشكل خطراً جدياً على المنطقة، لذلك تم استبعادها من التحالفات، فالدور التركي يقف بمثابة حجر عثرة أمام المشروع الأمريكي والغاز الإسرائيلي للوصول إلى أوروبا.

مصر:

إنّ موقع مصر الاستراتيجي على البحر المتوسط، وكذلك اكتشاف الغاز فيها بكميات كبيرة، ووجود البنية التحتية من المصانع اللازمة لإسالة الغاز، يجعل منها دولة ذات أهمية كبيرة في المنطقة، ويجعلها متفوقة على تركيا، لذلك نرى أن مصر أصبحت تشكل قوة رائدة في المنطقة. والغاز لا يحمل قيمة اقتصادية فقط بالنسبة إلى النظام المصري، بل الأهم أنه يعتبر أداة من أدوات تثبيت نظام الحكم والحصول على الشرعية الإقليمية والدولية المطلوبة.

تساند روسيا مصر ليكون لها موطن قدم في أفريقيا، وأيضا تحاول بناء دورها السابق كندّ لأمريكا في المنطقة.

سعت تركيا إلى إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، وذلك عن طريق الإخوان ومحمد مرسي، كي يصبح البحر مشاعاً للجميع، وترسم تركيا خرائط جديدة، تجعل من تركيا بوابة الغاز، من خلال بناء الأنابيب، والتنقيب عن الغاز، ولكن الانقلاب الذي حصل في مصر أفضل ذلك المخطط، والسيناريو ذاته يتكرر في ليبيا الآن. ومن جانبها حذرت مصر من أية خطوة تركية للتنقيب عن الغاز، حيث حذرت الخارجية المصرية تركيا من اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب فيما يتعلق بأنشطة حفر أعلنتها في منطقة بحرية غرب قبرص^{٣٣}.

^{٣٣} "غاز المتوسط"... توترات وصراعات لا تنتهي.

إسرائيل:

ربما نجد في إسرائيل حلاً لجميع العُقد الموجودة في المنطقة، حينما نفهم أن من أهم أهداف القوى العالمية، بما فيها اللوبيات اليهودية الخالية من ذات التوجهات الليكودية، ثلاثة أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها في الشرق الأوسط:

أولها: أن تكون إسرائيل دولة إقليمية مرسومة الحدود مستقرة الأوضاع.

ثانيها: أن يتم تأمين مصادر الطاقة والخطوط الناقلة للطاقة لها.

أما ثالثها: منع المجموعات الإسلامية الراديكالية من استلام الحكم^{٣٤}، فالمهم هو حماية إسرائيل وتأمين مصادر الطاقة لهذه الدولة، كي تتخلص من هيمنة الطاقة، إلا أن اكتشاف الغاز في سواحلها جعل منها دولة كانت مستوردة للغاز فيما مضى، إلى دولة مصدرة، وهذا ما جعل لها أهمية كبيرة؛ بالإضافة إلى أهداف القوى العالمية، ما يعطيها دوراً بارزاً وقوياً في الشرق الأوسط. فالغاز في الحسابات الإسرائيلية تحوّل إلى رافعة سياسية وأمنية، وإلى سلاح سياسي فعّال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي؛ ولاسيما مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن^{٣٥}.

ومن جانب آخر، إن محاولات تركيا لتوسيع حدودها البحرية ومعارضتها لأعمال التنقيب في حدود قبرص البحرية تخلق إسرائيل، كما أن الاتفاق الأخير بين حكومة السراج وتركيا كان له وقع سيء على تل أبيب، حيث قال البروفيسور شأؤول جوريف بهذا الخصوص: "لا يمكن لإسرائيل أن تستخف بمذكرة التفاهم التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبي"، ورأى بأن الإجراء التركي هذا يشكل تهديداً استراتيجياً كبيراً وجوهرياً^{٣٦}.

لا بدّ أن تكون خطوط الغاز التي تمر في المنطقة برضى إسرائيل، ولذلك نرى تقرباً روسياً من إسرائيل، إذ تدرك روسيا أهمية دور إسرائيل في المرحلة المقبلة؛ ولا سيما بعد اكتشاف الغاز في سواحلها.

^{٣٤} هل خسر النظام العالمي رهانه على أردوغان؟

^{٣٥} كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟

^{٣٦} غاز المتوسط.. قمة أثينا تسابق الزمن لملاحقة التحرك التركي.

- دولياً:

الاتحاد الأوروبي

تعتبر الدول الأوروبية المستورد الأكبر للغاز، حيث تستورد نحو ٨٠% من الغاز الطبيعي من روسيا وحدها، عبر خط الأنابيب الشمالي، المعروف باسم "نورث ستريم"^{٣٧}. ولكن العلاقات الأوروبية الروسية تدهورت بعد ضم موسكو لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا، ودعم أوروبا الانتفاضة المناهضة لروسيا في شرق أوكرانيا، وصولاً إلى فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على موسكو.

وبما أن القسم الأكبر من أوروبا يستهلك الغاز الروسي فعليه أن يتحاور مع موسكو ويتفهمها ويتفق معها، فعندما قررت شركة "غاز بروم" إثر المشاكل التي حصلت في أوكرانيا قطع إمداداتها من الغاز إلى أوكرانيا، فقدت أوروبا بأكملها، بقرار واحد، نصف إمدادات الغاز الروسي إليها، ما تسبب في قطع الكهرباء عن ملايين الأوروبيين، ليعانوا من وطأة البرد في منتصف الشتاء الجليدي الأوروبي لمدة ٢٠ يوماً متواصلاً، لذلك تسعى أوروبا وسط كل هذه الصراعات، إلى تنويع مصادر الغاز وإيجاد بدائل أخرى، وبالتالي الخروج من تحت التحكم الروسي، لأن الخطوط الروسية كانت تبنى لدوافع وأهداف سياسية.

روسيا

روسيا تدرك حقيقة أن من يملك مفاتيح العالم هو من يتحكم بالطاقة، ولديها استراتيجية في مجال الطاقة تتمثل بالتحكم في جميع مصادر الغاز في العالم، وعملت موسكو على رسم سياستها وفقاً لذلك، وهي تسعى إلى ما يشبه "احتكار" الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها على نطاق واسع، فهي تحاول الوصول إلى منابع الغاز في كل مكان، وذلك لمنع استغلاله واعتباره بديلاً للغاز الروسي، فهذه تعد ساحة حرب حقيقية لروسيا، وهي معركة وجود بالنسبة لها؛ إذ تبلغ واردات روسيا من الغاز سنوياً ٣٢ مليار دولار من تصدير ٢٠٠ مليار م ٣ إلى دول أوروبا. ولأجل هذا، فإن موسكو تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق الأوروبية عبر تمديد خط السيل الجنوبي التركي، حيث تم إطلاق المشروع بشكل رسمي في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، لذا فهي تعمل على دعم تركيا في صراع المحاور،

^{٣٧} أنابيب الغاز الطبيعي.. أدوات الصراع الخفي في الشرق الأوسط.

كما وقعت روسيا، عبر شركة "روسنفت" مع مصر اتفاقية استثمار الغاز في حقل "ظهر" بقيمة ٢ مليار دولار^{٣٨}.

وكذلك قامت روسيا بتوطيد علاقاتها مع الدول المالكة لثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم، وتمخض عن تلك الجهود الروسية المدروسة إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز، من بينها إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي، وقطر التي تملك أكبر حقل غاز في العالم، وتضم أراضيها كميات من الغاز تضعها في المركز الثالث من حيث الاحتياطيات العالمية بعد روسيا وإيران. إن خطوة إنشاء هذه المنظمة التي تضم أول وثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم هي خطوة زادت من تقوية موقع روسيا على ساحة الطاقة الدولية، وهي تعتبر وسيلة جديدة في بسط نفوذها الدولي في مجال الغاز^{٣٩}. كما أنها نجحت مؤخراً في توقيع معاهدة مع الحكومة العراقية، تعمل من خلالها على إعادة تفعيل خط نفط كركوك بانياس، عبر شركة "سويرزنتغاز" مع سيطرتها على الممر السوري؛ ومع تدشينها خط السيل التركي مع تركيا، والذي يمتد إلى أوروبا، ستكون روسيا قد أحكمت سيطرتها على الأسواق العالمية^{٤٠}.

وللحفاظ على سلامة هذه العلاقات، وحماية لمصالحها فقد عملت روسيا على تعزيز وجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، إذ يوجد لها ١٦ سفينة و ٣ مروحيات بحرية وحاملة طائرات، ما يعني استعدادها لمواجهة أية أخطار محتملة على مصالحها في هذه المنطقة^{٤١}.

ومن خلال الهيمنة الروسية على كامل قطاع النفط والغاز، أصبح بمقدورها أن تلعب دوراً فاعلاً بشأن أي مشروع عبور للطاقة عبر سوريا. فهذا التواجد المكثف والمسيطر في سوريا، وكذلك في ليبيا يعود لطموحات قديمة في الوصول إلى المياه الدافئة، حيث لسوريا أهمية كبيرة في نقل الغاز، كما أنها تطفو على بحر من الغاز. وفي ليبيا تحاول روسيا محاصرة حلف الناتو من بوابة ليبيا وسوريا، واستغلالهما كورقة ضغط، لأنها بوابة الهجرة غير الشرعية، وتعمل روسيا على أن تكون تحت سيطرتها، ولكن كل هذه التحركات الروسية غير مستساغة لدى الجانب الأمريكي، لذلك تحاول واشنطن أن تنوع من مصادر الغاز الذي تعتمد عليه أوروبا، ونرى تواجداً أمريكياً إلى جانب التواجد الروسي في منطقة شرق المتوسط، وقد صرح

^{٣٨} الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

^{٣٩} http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html

^{٤٠} المصدر السابق الصراع على الغاز في شرق المتوسط

^{٤١} التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط.

وزير الطاقة الأمريكي ريك بيرري بذلك قائلاً: "يجب علينا ألا نسمح بعد الآن للكرملين باستخدام الطاقة كسلاح"^{٤٢}.

من جانبها سعت روسيا إلى توحيد الدول المنتجة للغاز في منتدى موحد، إلا أنها لم تستطع إخضاع قطر التي كانت مرتبطة بتركيا، فقد حاول فلاديمير بوتين في بداية القرن الحالي، تأسيس منظمة الدول المصدرة للغاز، وهو يراهن على كون الدول الأساسية المصدرة للغاز هي كلها دول مُعادية للولايات المتحدة، باستثناء قطر (روسيا، إيران، فنزويلا، الجزائر)^{٤٣}.

وفي الإطار نفسه حذرت روسيا، قبرص من السماح باستضافة أية قاعدة عسكرية أمريكية على حدودها، ما دفع بقبرص إلى نفي حدوث أي شيء من هذا القبيل، وسبب ذلك هو خوف روسيا من أن تكون محاصرة من القواعد الأمريكية؛ بالإضافة إلى وجود الغاز، فروسيا تريد أن يكون لها حصة في مشاريع المتوسط. كما إن محاولة روسيا إفشال مشروع نابوكو بكل قوتها، يعتبر دليلاً على إصرارها في السيطرة على منابع الغاز وخطوط مروره، فهذه السيطرة هي السلاح الوحيد الذي من خلاله تستعيد دورها السابق في العالم.

الولايات المتحدة

من أهم أهداف واشنطن في المنطقة، تقويض الدور الروسي في المنطقة، وتنويع مصادر الغاز من أجل أوروبا، وتخليصها من الاحتكار الروسي، فخطوط الغاز تعد خطوطاً لرسم سياسات جديدة، وبالتالي من يملك الغاز يتحكم في المشتري، ولهذا فإن أمريكا لا تريد أن تتمتع روسيا بهذه المكانة، وهذا ما أدى إلى نشوب صراعات كبيرة في المنطقة.

الأمر الآخر هو اكتشاف الغاز الصخري في أمريكا، وإمكانية تصديره إلى أوروبا، فمن مصلحة أمريكا أن تتوقف هذه الإمدادات، وأن تكون هي المصدرة الأولى للغاز إلى أوروبا، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تتفوق الولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة على المملكة العربية السعودية وروسيا، وتصبح الدولة الأكبر إنتاجاً للنفط على مستوى العالم^{٤٤}. لذلك فمن مصلحة واشنطن بقاء الصراعات في المنطقة، وبالتالي بقاء خطوط نقل الغاز الروسية معلقة، وأن يكون الغاز في شرق المتوسط بيد إسرائيل.

^{٤٢} حرب الغاز: محرك استراتيجي لعلاقات الدول في المستقبل.

^{٤٣} منتدى غاز شرق المتوسط... المرحلة الجديدة في الحرب القديمة.

^{٤٤} الغاز الصخري الأمريكي وتأثيره العالمي.

كان الحضور الأمريكي في شرق المتوسط عن طريق شركات التنقيب، حيث اعتمدت الدول على خبراتها في التنقيب عن النفط والغاز، وبذلك أصبحت أيضاً لاعباً إقليمياً في الميدان.

الغاز و التحالفات الجديدة

يظهر على السطح، نتيجة التطورات في شرق المتوسط، تشكل تحالفين مختلفين يواجهان بعضهما البعض في منافسة لاستغلال وإنتاج الغاز الطبيعي، وهو تحالف يضم كلاً من إسرائيل واليونان وقبرص، بدعم من الولايات المتحدة من جهة، وتركيا وحليفاتها الحديثة روسيا من جهة أخرى، لذلك فالتوترات ستزداد بين الطرفين في ظل العناد التركي وتدخله في مياه شرق المتوسط، حيث أفرز التحالف القبرصي اليوناني منتدى "غاز شرق المتوسط".

منتدى غاز شرق المتوسط

إنّ الاقتصاد ينتج سياسة التقارب بين البلدان، وبالأخذ بعين الاعتبار مدى التوتر السياسي بين كل من روسيا وأمريكا من جهة، وبين إيران وأمريكا من جهة أخرى، فسيتوجب التساؤل عما ستؤول إليه الأمور إذا تحكمت روسيا بالغاز؟ إذاً لا بدّ لأمريكا من خطة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد نفوذها ويجعلها تتمسك بمنافذ التنفس الأوروبي.

إن السيطرة على منابع الغاز تعتبر وسيلة للتحكم بالعالم، ونظراً لأهمية هذه المسألة، بحث حلف شمال الأطلسي عام ٢٠٠٦ بشكل واضح التهديدات الطاقوية المحتملة من قبل موسكو، فقد اقترح السناتور الأمريكي ريتشارد لوغار تحويل الناتو إلى "حلف مستهلكي الغاز"^{٤٥}.

بدأت الاتفاقيات في شرق المتوسط بترسيم الحدود التي أدت إلى نشوب خلافات معقدة بين دولها، وكانت تركيا طرفاً محرضاً في هذه المناطق، فأدى ذلك إلى إعلان منتدى الغاز، وقد تم فيه إبعاد أنقرة عنه، وقد سنّ مجلس الشيوخ الأمريكي قانون شراكة الطاقة والأمن لشرق المتوسط لعام ٢٠١٩، وجاء فيه: "تتعاون حكومة الولايات المتحدة عن كثب مع قبرص واليونان وإسرائيل من خلال اتفاقيات تبادل المعلومات...، وتعارض البلدان الأربعة أية إجراءات في شرق البحر المتوسط وبحر إيجه من شأنها أن تهدد الاستقرار أو ينتهك القانون الدولي أو يقوض علاقات حسن الجوار"^{٤٦}. وفي إعلان مشترك في ٢١ مارس ٢٠١٩،

^{٤٥} امبراطور الغاز ص ٣٠

^{٤٦} S.1102 - Eastern Mediterranean Security and Energy Partnership Act of 2019

وافقت هذه الدول على الدفاع ضد الأضرار الخارجية المصدر في شرق المتوسط والشرق الأوسط.

من جانب آخر يعتبر منتدى الغاز ضربة اقتصادية لروسيا حيث تشجع الولايات المتحدة هذا المنتدى، وقد تم اقتراح أن تكون الولايات المتحدة عضواً مراقباً فيها، فقد أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، إليوت أنغل، بعد لقائه الرئيس القبرصي، أن مشروع منتدى الغاز في البحر المتوسط يمثل فرصة استراتيجية للولايات المتحدة لإعاقة الجهود الروسية للتأثير على موارد الطاقة المحلية، وقال: "إن الرئيس الروسي وروسيا لا يمكن ولا ينبغي أن يكونا قادرين على السيطرة على الوضع"^{٤٧}.

ضمّ "منتدى غاز شرق المتوسط" كلّ من مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية، وقد تم إعداد هذا المنتدى، بحسب الدكتور عبد اللطيف المناوي، خصيصاً لمواجهة مزاعم تركيا غير القانونية فيما يتعلق بالغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة التي تقود حرباً شرسة ضد أطماع أنقرة في توسيع نفوذها في المنطقة، ولعلّ الأمر اللافت هنا هو مشاركة الولايات المتحدة في هذا المنتدى بصفة مراقب، فالمنتدى يشير إلى أهمية الوجود الأمريكي في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى منافسة الغاز الروسي الذي يصدر إلى أوروبا، فقد وصفت تركيا الأمر بأنه تهديد واضح للمصالح والحقوق التركية في استكشافات الغاز في المنطقة"^{٤٨}.

وقد تم إبعاد تركيا بسبب أطماعها في التوسع، ومشاكلها مع قبرص، وتقربها من روسيا؛ ولا سيما من خلال مشروع "السييل التركي"، وصفقة صواريخ "إس ٤٠٠".

ما علاقة كل هذه الصراعات بالشمال السوري؟

لنبدأ من المقولة القديمة التي تقول: "من يملك شمالي سوريا يملك الشام، ومن يملك الشام يهدد مصر، ومن يهدد مصر يهدد المنطقة"؛ لذا فإن أهمية الشمال السوري تكمن في كونها بوابة المنطقة على تركيا، وعقدة ربط كل من تركيا بالعالم العربي وإقليم كردستان العراق الغني بالنفط، وإيران بالغرب. ولذلك فهو قد يكون له الدور الرئيسي في التحكم بطرق نقل الغاز من وإلى تركيا مستقبلاً، وترفض تركيا أن

^{٤٧} إدارة ترمب تعمل على إبعاد أوروبا عن روسيا اقتصادياً.

^{٤٨} [Egypt ready to lead the region in a potential gas war](#)

يكون للکرد هذا الدور، لأنها تدرك أهمية الدور الذي ستحظى به الإدارة الموجودة حالياً.

يذكر الباحث معتز علي في مقال له على موقع الجزيرة أنه "وفي يونيو ٢٠١٦ توصل الجانب التركي والروسي، لاتفاق بشأن سوريا والغاز، حيث تسمح روسيا لتركيا بعمليات عسكرية محدودة في الشمال السوري لمنع استكمال الحزام الكردي الممتد من الرقة شرقاً لعفرين غرباً، مقابل تمديد السيل التركي من روسيا لأوروبا عبر تركيا، وهو ما كانت ترفضه أمريكا وفرنسا وألمانيا، التي ترى في استحواذ روسيا على أكثر من ثلث واردات الغاز لأوروبا، تهديداً لأمن الطاقة الأوروبي^{٤٩}.

لا تريد تركيا قيام كيان كردي على حدودها، وخاصة إذا ما كانت تشكل ممراً لخطوط الغاز باتجاه تركيا، وما دعمها للتنظيمات المتطرفة والارهابية من أجل السيطرة على الشمال السوري إلا خير مثال.

نتائج وتوصيات

تم التوصل من خلال هذا البحث الى ما يلي:

١- إن منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط ستبقى ساحة للصراع بين القوى العظمى، فمن ينتصر في هذا الصراع سيحكم العالم، وكل قوة ستبني تحالفاتها لمواجهة الطرف الاخر.

٢- لن تتخلى روسيا عن هذه المنطقة التي ظلت تحلم بأن تصل إليها دائماً (المياه الدافئة)، وبعد أن عززت وجودها في سورية تقوم الآن بعقد الصفقات، وتقيم العلاقات مع الدول التي تمر بها أنابيب الغاز، وأيضاً مع الدول التي تم اكتشاف الغاز فيها، وتحاول أفشال المشاريع الأمريكية في المنطقة.

٣- إن الوجود الأمريكي في المنطقة هو لإبعاد أوروبا عن الاعتماد على الغاز الروسي، لذلك فهي لن تتخلى عن هذه المنطقة بسهولة، وستعزز وجودها أكثر، وتبني تحالفات لمواجهة المد الروسي، ولعلّ "منتدى غاز شرق المتوسط" هو خير مثال على ذلك.

٤- سيكون الدور الأساسي في المنطقة، على الصعيد الإقليمي، لإسرائيل، وبرعاية أمريكية، وذلك على حساب تركيا التي تعرف ذلك جيداً، وتتورط في المنطقة لعلها تنال حصة من الكعكة، لذا تسعى أنقرة جاهدة في الحصول على حصة من الغاز المكتشف هناك.

^{٤٩} الغاز مقابل الشمال السوري... ماذا تعرف عن صراع المصالح بين بوتين وأردوغان؟

٥- لقد بات من الواضح أن الغاز له الدور الأكبر في توجيه السياسات والتحالفات الجديدة في المنطقة، حيث بدأت تبرز مجموعتان فيها؛ المجموعة الأولى هي دول منتدى الغاز، والثانية هي الدول المستثناة كتركيا وسوريا ولبنان ومن خلفهم روسيا وإيران، ولذلك نجد أنّ كل الدول تسعى لتعزيز مكانتها وفقاً لمصالحها، وهي ما جعلت من المنطقة بؤرة من الصراعات اللامتناهية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

٦- يعتبر الغاز من العوامل الرئيسية التي ستغير العالم، ويغير من قواعد اللعبة السياسية، ومن يتحكم بهذه الطرق وخطوط الأنابيب سيتحكم بالعالم؛ لذا لن نجد انفراجاً للوضع ما لم تتوافق الأطراف الدولية على إدارة هذه الخطوط، فإما أن تتفق الأطراف وتقسم الحصص فيما بينها حتى تهدأ المنطقة، أو أن تظل المنطقة ساحة لحرب باردة بين القوى العظمى.

٧- لقد كانت هذه الثروات المكتشفة سبباً لتدمير الدول، وستكون سبباً لبنائها أيضاً، ولكن بعد حصول الدول الكبرى على حصتها، وبعد أن تضع الشروط التي تناسبها.

٨- إن كل أزمة في العالم هي فرصة لإحداث تغيير ما، ووسط هذه الأزمة على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن تعرف كيف تستغل هذه الفرصة لإثبات نفسها، فنحن اليوم أمام تغييرات ومواقف صعبة من جميع الجهات.